تركيا وإسرائيل(دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية)
(2009-2017)

د.أميرة إسماعيل ألعبيدي(*)

المقدمة :

اتسمت العلاقات التركية الإسرائيلية بالتأرجح والتذبذب على مدار التاريخ، بسبب العديد من التطورات الإقليمية والدولية، فقد كانت تركيا تبحث من خلال علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل عن مكاسب أكبر من ناحية الدور الإقليمي والمكاسب الاقتصادية والعسكرية والتجارية وغيرها، إلا أنها مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم تغيرت، بسبب توجه الأخيرة نحو عمقها الاستراتيجي المتمثل ببعض دول وسط آسيا وبعض الدول العربية والإسلامية؛ مما أثر سلباً على العلاقات التركية–الإسرائيلية فقد كشفت العلاقات المتوترة بين الجانبين التركي والإسرائيلي عن نفسها في الآونة الأخيرة بصورة حيث شهدت السنوات الأخيرة تطورات متعاقبة في العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، والتي مرت بمنعطفات خطيرة كانت كفيلة بأن تؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ بعد عقود طويلة من التوافق والتعاون المثمر بين أنقرة وتل أبيب والقائم على المصالح المتبادلة انعكس من خلال علاقات قوية ومتميزة في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياحية. فلم يكن فقط حادث الاعتداء الإسرائيلي على سفينة المساعدات التركية"مرمره" المتجهة إلى قطاع غزة في 31 أيار/ مايو 2010 السبب الوحيد في تدهور تلك العلاقات التي يرجع تاريخها إلى 1949، بل كانت هناك عوامل أخرى، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي في تركيا متمثلة في صعود

(*)مدرس / قسم الدراسات التاريخية والثقافية /مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية لسدة الحكم، والبعض الآخر مرتبط بالوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد اندلا ع ثورات الربيع العربي،التي كان لها بالغ الأثر في للعلاقات بين البلدين .

أهمية الدراسة : تعد هذه الدراسة محاولة علمية وأكاديمية ، لرصد وتتبع موضوع تركيا وإسرائيل (دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية)(2009– 2017) وهي من المواضيع المهمة التي تهم الطرفين إذ تنعكس هذه العلاقات سلبا وإيجابا عليهما.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات التركية – الإسرائيلية وتوجهاتها السياسية والاقتصادية(2009–2017).

هيكلية الدراسة: قسم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور، تناول المحور الأول العلاقات السياسية التركية– الإسرائيلية(2002– 2010)، إما المحور الثاني فتناول الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي وتداعياته السياسية (2010–2017)، وخصص المحور الثالث للعلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية(2002– 2009)، في حين تطرق المحور الرابع والأخير للعلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية (2009–2017)، وانتهت الدراسة بخاتمة لخصت موضوع الدراسة ثم قائمة الهوامش والمصادر.

المحور الأول : العلاقات السياسية التركية– الإسرائيلية (2002– 2010):

بدأت العلاقات التركية– الإسرائيلية في شهر آذار/مارس 1949عندما اعترفت تركيا بإسرائيل،ومنذ ذلك الاعتراف أخذت العلاقات التركية –الإسرائيلية تتطور في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فعلى المستوى السياسي تم تبادل السفراء وعقدت العديد من اللقاءات بين المسئولين من كلا البلدين ،وتوثقت عُرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الطرفين على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في دول الشرق الأوسط[1].

ومرت العلاقات التركية– الإسرائيلية بمراحل متعددة أثرت وتأثرت بالعديد من العوامل التي ساهمت في إضعافها وإصابتها ببعض الفتور والتوتر، وفي فترات أخرى ساهمت عوامل في تقويتها وتقاربها بحيث وصلت إلى ذروتها[2].

حيث عينت إسرائيل" فكتور اليعازرا " قنصلا عاما و "الياهو سامسون " وزيرا مفوضا لها في أنقرة عام 1949، بينما عينت تركيا في عام 1950 سفيرا لها فوق العادة في تل أبيب، وقامت بافتتاح سفارتها في آذار / مارس 1950[3]. كما تطورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال خمسينات القرن الماضي، حيث زار" دافيد بن غورين" رئيس الوزراء الإسرائيلي أنقرة سرا عام 1958 والتقى نظيره التركي عدنان مندريس وتم الاتفاق بينهما على القواعد الأساسية للشراكة بين البلدين[4]. وانتهى عقد الخمسينات من القرن العشرين بتطور ملحوظ في العلاقات بين الطرفين[5].

وفي عام 1967اعلنت تركيا رفضها ضم إسرائيل للأراضي العربية، وعارضت تركيا القرار الذي طالب به المؤتمر الإسلامي الذي عقد قي الرباط 1969 المتضمن : قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بسبب إقدام السلطات الإسرائيلية على حرق المسجد الأقصى في 11 آب /اغسطس 1969[6]. وسحبت سفيرها من تل أبيب احتجاجاً على قرار إسرائيل ضم القدس عام 1980، وتدنت العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى سكرتير ثانٍ[7].واعتبرت هذه المرحلة مرحلة الجمود النسبي في علاقة تركيا بإسرائيل .

إما عقد التسعينات، فقد شهد تطورا في العلاقات التركية– الإسرائيلية، وعمل الطرفان على توسيع قاعدة التعاون العسكري، وتخللت ذلك زيارات مكثفة لمسئولين كبار من كلا البلدين، وتقف في مقدمة هذه الزيارات زيارة شمعون بيريز عام 1993، وزيارة عيزرا وايزمان عام 1994 إلى تركيا، حيث توجت هذه الزيارة أعلى مستويات التقارب بين البلدين إلى درجة إن دبلوماسيا من السفارة الإسرائيلية في أنقرة،وصف لقاء الرئيسين : وايزمان وديميريل وتحت العلمين التركي والإسرائيلي بأنه: (مثل الحلم) [8].

إلا أن تركيا،أدركت إن علاقتها مع إسرائيل تشكل عقبة رئيسية أمام إقامة علاقات وثيقة مع الأقطار العربية،خصوصا وان الاتحاد الأوربي، قد أوصد أبوابه أمام أمنيات تركيا بالانضمام إليه، لذلك فان لابد لتركيا إن تبتعد عن إسرائيل والغرب وان تتوجه نحو الأقطار العربية[9].

وتوترت العلاقات السياسية والدبلوماسية كثيرا فالموقف التركي أضحى بعد صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى سدة الحكم ينبئ عن كثير من التحولات، ولعل اللحظة التاريخية التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية بسبب انتفاضة الأقصى قد ساهمت في الدفع بهذا التحول، فبرز النقد الشديد لإسرائيل على الخطاب السياسي التركي حين استخدم أفراد حكومة العدالة والتنمية مفردات قاسية، لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية من الإرهاب والعنصرية والإبادة والقتل سببا في توتر تلك العلاقات بداية بسحب السفير التركي[10].

حيث سحبت تركيا في بدايات عهد حكومة العدالة والتنمية سفيرها من تل أبيب فريدون سينيرلي أوغلو لأنها اعتبرت إسرائيل دولة إرهابية تمارس القتل وسفك الدماء تجاه الشعب الفلسطيني، وذكرت أنها استدعت دبلوماسييها للتشاور معهم في ذلك الأمر[11].

ولقد أدت سياسة التقارب التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية مع الفلسطينيين إلى توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية،خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية التركي عبد الله غول في 26أيار/مايو 2004 انه ينظر في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لبلاده في الأراضي الفلسطينية بتعيين سفير، في الوقت الذي المح إلى انه قد يستدعي السفير التركي لدى إسرائيل لإجراء مشاورات. وجاءت تصريحات غول بعد يوم واحد من رفض رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان قبول دعوة لزيارة إسرائيل[12].

وفي أوائل عام 2005 قام غول بزيارة إسرائيل وحظيت الزيارة باهتمام استثنائي، فهي الزيارة الأولى لمسؤول تركي رفيع المستوى، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم. ومع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيام بوساطة

في عملية السلام بين سورية وإسرائيل من جهة، وبين الفلسطينيين والأخيرة من جهة أخرى، إلا أن الغاية الأساسية من الزيارة كان إعادة تمتين وتعزيز العلاقات بين البلدين[13].

وبعد الانتهاء من زيارة إسرائيل قام غول بزيارة مقر السلطة الفلسطينية في رام الله في 4 كانون الثاني/ يناير 2005، وقال بعد لقائه مسؤولين فلسطينيين في رام الله: "أن الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها. مشدداً على أن إقامة دولة فلسطينية هو الطريق الأمثل للسلام والأمن". كما أكد غول: "أن سياسة العنف والإرهاب لن تخدم سوى الأطراف المعادية لعميلة السلام"[14].

ووجهت تركيا انتقادات شديدة لإسرائيل إبان حربها العدوانية على جنوب لبنان2006[15]. كما أدت الحرب على قطاع غزة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008 إلى ردة فعل شديدة للساسة الأتراك[16].

وأضحى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة علامة فارقة في تزايد الدعم التركي الشعبي والرسمي للقضية الفلسطينية، وفي توجيه انتقادات حادة للسلوك الإسرائيلي، وفي المطالبة بفك الحصار عن قطاع غزة، واحترام إرادة الشعب الفلسطيني الذي انتخب حركة حماس[17]. حيث اتصل أردوغان برئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود اولمرت في 31/12/ 2008 وتناول الأوضاع في غزة وضرورة وقف إطلاق النار عاجلاً وليس أجلا، وأعرب عن قلقه من الأوضاع الإنسانية والسياسة مؤكداً أهمية الاستمرار بإيصال المساعدات الإنسانية بدون انقطاع[18].

واظهر أردوغان معارضته الشديدة للسلوك الإسرائيلي في واقعة دافوس الشهيرة بداية عام 2009 حيث ابلغ رسالة علنية لإسرائيل مفادها إن الدف في العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد أصبح امرأ من الماضي[19].

وعلى صعيد أخر، وجهت تركيا صفعة دبلوماسية عنيفة إلى إسرائيل، اضطرتها ولأول مرة من تاريخها للتقدم، باعتذار رسمي مكتوب بعد أن هددت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل في غضون 24 ساعة، أن لم تتقدم إسرائيل باعتذار عن

الاهانة المتعمدة التي وجهها نائب وزير الخارجية الإسرائيلي دانييل ايالون للسفير التركي في إسرائيل بعد أن استدعاه إلى مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية وأجلسه عن عمد على مقعد منخفض بينما جلس هو ومعاونه على مقاعد مرتفعة ولم يقدم له عن عمد واجب الضيافة المتعارف عليه وسرب هذه الصور عبر الأعلام الإسرائيلي، بما في ذلك توبيخ السفير التركي على خلفية بث التلفزيون التركي لمسلسل (وادي الذئاب) الذي يفضح الجرائم التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين العزل وتعمدهم قتل الأطفال والنساء والفتيات بدم بارد وبدون أسباب ولا ملابسات[20].

المحور الثاني: الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية وتداعياته السياسية (2010-2017):

لقد مثل الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية صراعا بين طرفين،الطرف الدولي الذي يتسلح بالوازع الإنساني لاستنقاذ سكان غزة من مصير تصر عليه إسرائيل منذ عام 2007،وبين الأخيرة التي تريد أن تكون اللاعب الوحيد الفاعل حتى في تقرير موقف سكان غزة من الحياة والموت، وما دام هدف إسرائيل هو منع أسطول الحرية الذي ضم متطوعين من أربعين دولة لكسر الحصار عن غزة من الوصول إلى غايته، فان الأسطول حتى دون إن يصل قد حقق الجزء الأهم في رحلته وهو لفت نظر العالم إلى جريمة يصر الكيان الصهيوني المحتل على أن يسدل عليها ستار النسيان والإغفال[21].

فكانت أحداث أسطول الحرية الذي شاركت به دول شرق أوسطية وعربية وأوربية وهاجمته القوات البحرية الإسرائيلية في 31ايار/مايو 2010ابرز الأحداث التي صعدت من وتيرة التوتر بين تركيا وإسرائيل [22]. وأدت إلى مقتل تسعة ناشطين أتراك على المركب "مافي مرمره"، أحد المراكب المشاركة في حملة أسطول الحرية المتوجهة إلى قطاع غزة لكسر الحصار الذي فرضته "إسرائيل "عليه منذ ما يقارب أربع سنوات. وتألَّف هذا الأسطول من ستة مراكب، وشارك في الحملة الإنسانية 663 شخصًا من 37 دولة، وكان بينهم بعض الفلسطينيين والصحافيين ونشطاء حركة حقوق الإنسان[23].

حدث الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في المياه الدولية ما يعتبر انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وكان من الواضح أن إسرائيل قد لجأت إلى الاستعمال المفرط للقوة وكأنها تريد أن تعطي درسًا بحيث لا تتكرَّر محاولات كسر الحصار عن القطاع في المستقبل. واستهدف الهجوم مؤسسات تركية تعنى بحقوق الإنسان ما يشكل تحديًا للحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية[24].واثأر الهجوم ردود أفعال دولية على المستويين العربي والدولي،نددت جميعها بالجريمة الإسرائيلية بحق المدنيين، وطالبت بإجراء تحقيق دولي، كما أدت هذه الهجمة الإسرائيلية إلى زعزعة العلاقات السياسية الدبلوماسية التي بدأت منذ 28 آذار/مارس 1949 عندما قررت تركيا كأول بلد مسلم، إنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، حيث يمكن الإعلان عن نهاية هذا التاريخ الطويل من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والاستراتيجي،بصورة فعليةفي 31أيار/مايو 2010[25].

وقد هز الاعتداء العلاقات التركية – الإسرائيلية بشدة وادخلها في طور جديد من التوتر السياسي وطالبت تركيا إسرائيل بعد الاعتداء الإسرائيلي بثلاثة مطالب واضحة ومحددة: وهي، (تقديم اعتذار رسمي، ودفع تعويضات لأهالي الضحايا الأتراك، وفك الحصار عن قطاع غزة). وربطت تركيا بين استجابة إسرائيل لهذه المطالب الثلاثة ومستقبل العلاقات بين البلدين[26].

وفي أعقاب تقديم تركيا شكوى للأمم المتحدة ضد إسرائيل ، شكل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لجنة تحقيق دولية في تموز/ يوليو 2010، أطلق عليها لجنة بالمر للتحقيق في أحداث سفينة الحرية[27]. واللجنة مؤلفة من أربعة أعضاء هم: جفري بالمر، رئيس وزراء نيوزيلندا الأسبق، وهو خبير بالقانون البحري وموالٍ للولايات المتحدة (رئيس اللجنة)، والفارو اوريبا، وهو رئيس سابق لجمهورية كولومبيا وقد قدمته وسائل الإعلام الإسرائيلية كصديق حميم لإسرائيل وأمريكا، وهو نائب رئيس اللجنة بالإضافة إلى دبلوماسيين سابقين، واحد إسرائيلي والآخر تركي يوسي تشاخانوفر واودمسنبراك [28].

حيث انتقد التقرير ما وصفه بالاستخدام ((المفرط واللامنطقي للقوة)) من جانب الجيش الإسرائيلي الذي داهم الأسطول،ودعا التحقيق إسرائيل إلى إصدار ((إعلان مناسب تبدي فيه أسفها)) حيال المداهمة ودفع تعويضات لعائلات القتلى وللجرحى. وأضاف التقرير إن على تركيا وإسرائيل استئناف علاقاتهما الدبلوماسية كاملة لمصلحة الاستقرار في الشرق الأوسط[29].

وعلى اثر صدور تقرير بالمر واستمرار رفض إسرائيل تقديم الاعتذار أعلن وزير الخارجية التركي داود اوغلو في مؤتمر صحفي في 2أيلول/سبتمبر 2011، اتخاذ تركيا عدة خطوات ضد إسرائيل تضمنت طرد السفير الإسرائيلي، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى سكرتير ثان، وطرد كل من هو أعلى مرتبة من السكرتير الثاني في السفارة الإسرائيلية، بما في ذلك الملحقين العسكريين والأمنيين. وشدد اوغلو على انه "حان الوقت لتدفع إسرائيل ثمنا عن كل ما فعلته وتتوقف عن عد نفسها فوق القانون[30].

وسعت الإدارة الأمريكية إلى تعزيز تواجدها وضمان مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال إعادة بعث الدبلوماسية النشطة حيال دول المنطقة، ومن خلال الدفع بتقارب تركي– إسرائيلي يكون من شأنه إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات الاستخباراتية وعودة المناورات العسكرية المشتركة وتنسيق السياسات بين الدول الثلاث، وذلك في مواجهة الدور المتصاعد الذي اضطلعت به بعض القوى الدولية مثل روسيا الاتحادية والصين، وإقليميا مثل إيران وحزب الله في لبنان، وذلك فيما يخص قضايا "الربيع العربي"، لاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية وتطوراتها المتلاحقة، إذ ترى الولايات المتحدة بأن تركيا وإسرائيل يمثلان سندا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لمعالجة الأزمة السورية[31].

فعلى الرغم من التوتر الشديد في العلاقات ما بين الطرفين إلا أنهما لم يفكرا أصلاً بقطع العلاقات حفاظاً على مصالحهما[32].ووضعت الحكومة التركية شروطا لعودة العلاقات إلى سابق عهدها مع إسرائيل وهي الاعتذار والتعويض ورفع الحصار عن قطاع غزة[33].

وفي نيسان/ إبريل 2012 وفي عشية تقديم المدعي العام التركي لوائح اتهام ضد كبار قادة الجيش الإسرائيلي، اقترحت إسرائيل أن تدفع تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك قدرها ستة ملايين دولار إلى جانب الإعراب عن الأسف لسقوط ضحايا أتراك، بيد أن تركيا أصرت على مطلب الاعتذار[34].

وفي 22آذار/مارس 2013 أعلنت كل من إسرائيل وتركيا عودة العلاقات بينهما بعدما قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وبحضور الرئيس الأمريكي اوباما اعتذارا إلى نظيره التركي أردوغان وذكر بيان صادر من مكتب نتنياهو إن الجانبين اتفقا على إعادة تطبيع العلاقات بين بلديهما، وهذا يشمل إعادة السفراء، وإلغاء الإجراءات القانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي وأضاف البيان"اعتذر رئيس الوزراء نتنياهو إلى الشعب التركي عن أي خطأ قد يكون أدى إلى خسارة أرواح واتفقا على استكمال الاتفاق بالتعويضات"[35].

وعليه فإن من يدقق في توقيت الاعتذار الإسرائيلي وعودة الدفق السياسي للعلاقات بين أنقرة وتل أبيب لا بد أن يرى أن المسألة أقرب إلى صفقة سياسية من مجرد اعتذار ...ويمكن القول إن عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية تعني العودة التدريجية القوية إلى الصفقات العسكرية والتنسيق الأمني بين الجانبين في ظل التعاون التاريخي بينهما في هذه المجالات[36].

وكانت ثورات الربيع العربي الطريق الذي ساهم في أعادة العلاقات التركية الإسرائيلية من جديد بعد حالة التوتر التي شاهدتها على اثر حادثة (أسطول الحرية)، حيث أن توتر العلاقات المصرية الإسرائيلية على اثر الثورة المصرية.. وأيضا العلاقات السورية التركية أدى إلى شعور كل من تركيا وإسرائيل بعدم وجود حلفاء لها ومن ثم جعل هذا تركيا تعيد النظر في علاقاته مع إسرائيل حتى وصل إلى ما يمكن تسمية أن تطبيع العلاقات قاب قوسين أو ادنى[37].وأعلن الطرفان التركي والإسرائيلي أواخر يونيو/حزيران 2017التوصل إلى تفاهم حول تطبيع العلاقات بينهما، وقال رئيس وزراء تركيا، بن علي يلدريم، إن تل أبيب نفذت كافة شروط بلاده لتطبيع العلاقات التي

توترت بعد اعتداء الجيش الإسرائيلي عام 2010، على سفينة "مافي مرمره" التركية[38].

ويمكن القول أن العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية – الإسرائيلية سادها التوتر الشديد والانتقادات الكثيرة ما بين الطرفين، ووصلت العلاقة إلى أعلى مراحل التوتر حين سحبت تركيا سفيرها من إسرائيل كرد فعل على أحداث أسطول الحرية، حيث بدا واضحاً وجلياً بأن العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين أصحبت في حالة من التصادم في ظل السياسة التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ تسلمها السلطة والتي تدعو إلى الانفتاح على كافة الأطراف وتحقيق التوازن في علاقاتها مع الدول الإقليمية ومع ذلك فإن جميع ما ذكر لا يدل على احتمالية قطع العلاقات بين الطرفين

المحور الثالث : العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية (2002–2009)

إن الوقوف على حجم التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يعد أمرا مهما وضروريا لفهم طبيعة العوامل التي تحكم العلاقة بين البلدين، فبالرغم من التوتر في العلاقات السياسية بين البلدين، إلا إن ميزان التبادل التجاري بين البلدين حافظ على مستوى نموه و تطوره حتى في الفترات التي شهدت توترا شديدا في العلاقات السياسية – باستثناء فترات بسيطة – وهذا يعد مؤشرا على طبيعة السياسة الخارجية التي تتبعها تركيا في المنطقة [39].

حيث نشأت العلاقات الاقتصادية – التجارية بين تركيا وإسرائيل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 ، فكلا الدولتين سعت إلى تمتين وتعزيز العلاقات الاقتصادية بالأخرى، فإسرائيل رأت في تركيا سوقا لمنتجاتها، إما تركيا فاعتبرت علاقاتها بإسرائيل فرصة لتقوية وضعها الاقتصادي وزيادة حجم المساعدات الأمريكية لها[40].

ولم تعِر تركيا اهتمامها للسوق العربية، بل اتجهت ناحية السوق الصهيونية وكان ذلك احد أسباب اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني، وهذا ما أكده وزير التجارة والاقتصاد التركي جميل بالارس في حديثه لمراسل وكالة" بالكور " اليهودية في 19/ شباط 1949، إذ قال " إن كلا من تركيا وإسرائيل يتمم احدهما الأخر من وجهة النظر التجارية، فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع فان إسرائيل تكون مهمتها استيراد المواد الخام على الأخص من تركيا[41].

وشهدت العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية إبان فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي تحسنا ملموسا[42].وعقدت العديد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين، واستمر التعاون التجاري بين البلدين وازدهر حتى في ظل حكم حزب العدالة والتنمية[43].

وتطورت علاقات التبادل التجاري بين البلدين، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2003 قامت إسرائيل بشراء بضائع تجارية متنوعة من تركيا تقدر قيمتها بنحو مليار دولار[44]. وظلت الروابط التركية مع إسرائيل قوية ففي عام 2004 وافقت تركيا أيضاً على بيع (50 مليون م ^{3}) من الماء . لإسرائيل سنوياً ووقعت تركيا أيضاً عقد بقيمة (800) مليون دولار لبناء وإدارة ثلاث مشاريع للطاقة في إسرائيل[45].

وقد استثمر رئيس الوزراء التركي اردوغان زيارته إلى إسرائيل في 1ايار/مايو 2005،والتي كانت الأولى له منذ وصوله إلى السلطة، لتحسين العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل إذ صحب في زيارته أكثر من مئة رجال الإعمال الأتراك وقد أعلن إن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين بلاده وإسرائيل والمشاركة في جهود السلام التي تشهدها المنطقة[46].

واستقبلت إسرائيل بحفاوة واضحة اردوغان وقال وزير الخارجية الإسرائيلي سليفان شالوم إن هذه الزيارة تظهر واقع إن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون صحيحة ورأى شالوم إن تركيا يمكنها إن تشكل جسرا بين إسرائيل والدول العربية مما يؤكد إلى حد بعيد بان الإسلام المعتدل قادرا تماما على إقامة حوار مع إسرائيل[47].

في المقابل حرصت إسرائيل من خلال علاقتها الاقتصادية بتركيا على العمل على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية التجارية ومن أهمها محاولة الاستفادة من المياه العربية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد وجدت إسرائيل في تركيا سوقا جديدا لترويج منتجاتها الزراعية والتكنولوجية المدنية والعسكرية وتسويقها على حد سواء، وهو ما يعود بالنفع على اقتصادها[48].

وصرح أيهود اولمرت وزير الصناعة والتجارة والتشغيل آنذاك بان إسرائيل ملتزمة باتفاق استيراد المياه من تركيا، ونفى إن تكون إسرائيل قد أغرت تركيا في ذلك الشأن وقال بأنه سيعمل على دفع الاتفاق، حيث تحدث اولمرت في الاحتفال الذي نظمه مجلس الإعمال التركي – الإسرائيلي بمناسبة اختيار "شركة كيرن "الإسرائيلية كأفضل شركة لعام 2004 في المشروعات المشتركة بين إسرائيل وتركيا[49].

وفي عام 2006 برزت تركيا كأكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم الإسلامي [50]. فقد استوردت من إسرائيل ما قيمته (859,3) مليون دولار عام 2006 مقارنة بـ(903,2)مليون دولار عام 2005 وصدرت إلى إسرائيل ما قيمته (272) مليونا و(700) إلف دولار عام 2006 مقابل مليار و(221) مليونا و(100) إلف دولار عام 2005.[51]

وفي عام 2007 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت بان عشرات الشركات الإسرائيلية تعمل في تركيا وتضخ المليارات للناتج القومي التركي، وانه يريد زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا، ودعا اولمرت إلى زيادة عدد السائحين الأتراك إلى إسرائيل[52].

ومن مجمل التصريحات إثناء زيارة اولمرت إلى أنقرة، كان من الواضح الرغبة الإسرائيلية الشديدة في كسب ود المسؤولين الأتراك وقلوبهم،وكذلك الرأي العام التركي، خصوصا عندما قال اولمرت : "إن أمرين مشتركين بيني وبين اردوغان : الأول إننا كنا رئيسي بلدتين استانبول والقدس، والثاني إننا كنا لاعبو كرة قدم "، علما بان اردوغان ابتسم حين ذكر اولمرت القدس هي عاصمة إسرائيل في إشارة إلى اعترض تركيا على ذلك الكلام فهي لا تعترف إلا بتل أبيب عاصمة لإسرائيل[53] .

ومما يكن من أمر، فان حزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان، ورغم مواقفه من استمرار العلاقات الاقتصادية مع تل أبيب، إلا انه يرفض بشكل قاطع التصريح بان القدس عاصمة لإسرائيل لما لمدينة القدس من أهمية للمسلمين .

وعلى صعيد اقتصادي أخر، فقد دخلت بعض الجهات والشركات الإسرائيلية على خط شراء بعض المؤسسات التركية في إطار عمليات الخصخصة التي أجريت عام 2008.[54]

المحور الرابع : العلاقات الاقتصادية التركية –الإسرائيلية (2009–2017):

بلغ حجم التجارة بين البلدين وفق الإحصاءات التركية قرابة (3.4) مليارات دولار أمريكي في عام 2008، وانخفض إلى نحو(2.6) مليار دولار أمريكي في عام 2009، ثم عاد النمو التجاري مرة أخرى ليصل إلى نحو(3.4) مليارات دولار أمريكي في عام 2010، وفي عام 2011 ارتفع قرابة (4.4) مليارات دولار أمريكي، ثم تراجع إلى نحو(4) مليارات في عام 2012، ثم ارتفع إلى نحو(5) مليارات دولار في عام 2013، وواصل ارتفاعه في 2014 ليصل إلى قرابة(5.8) مليارات بالرغم من الحرب الأخيرة على غزة، ثم عاد وانخفض في عام 2016 غالى قرابة (4.3) مليارات دولار .

ويمكن الاطلاع على تطور التعاون التجاري بين البلدين خلال الفترة (2002–2016) من خلال الجدولين التاليين :

جدول رقم (1):التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في الفترة(2002–2016) وفق الإحصاء التركي (بالمليون دولار)[55].

السنة	الصادرات التركية إلى إسرائيل	الوارداتالتركية من إسرائيل	حجم التبادل التجاري
2002	861.4	544.5	1,405.9
2003	1,083	459.5	1,542.5
2004	1,315.3	714.1	2,029.4
2005	1,466.9	804.7	2,271.6

2006	1,529.2	782.1	2,311.3
2007	1,658.2	1,081.7	2,739.9
2008	1,935.2	1,448	3,383.2
2009	1,522.4	1,074.7	2,597.1
2010	2,080.1	1,359.6	3,439.7
2011	2,391.1	2,057.3	4,448.4
2012	2,329.5	1,710.4	4,039.9
2013	2,649.7	2,418	5,067.7
2014	2,951	2,881.3	5,832.3
2015	2,698.1	1,672.5	4,370.6
2016	2,955.9	1,385.6	4,341.5

جدول رقم(2): التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في الفترة (2002–2016) وفق الإحصاء الإسرائيلي (بالمليون دولار)[56].

السنة	الصادرات التركية إلى إسرائيل	الوارداتالتركية من إسرائيل	حجم التبادل التجاري
2002	813.7	383.1	1,196.8
2003	951.5	470.3	1,421.8
2004	1,166.9	813.5	1,980.4
2005	1,221.1	903.2	2,124.3
2006	1,272.7	821.2	2,093.9
2007	1,606.9	1,195.8	2,802.7
2008	1,825.3	1,609.9	3,435.2
2009	1,387.7	1,086	2,473.7
2010	1,800.1	1,310.7	3,110.8
2011	2,171.1	1,855.7	4,026.8
2012	2,082.7	1,421.4	3,504.1
2013	2,354.1	2,515.6	4,869.7
2014	2,683.6	2,755.6	5,439.2
2015	2,446	1,701.1	4,147.1
2016	2,601.7	1,275.1	3,876.8

من خلال هذه المعطيات نستطيع متابعة تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، إذ يظهر لنا كيف تضاعفت التجارة بين البلدين نحو (200) مليون دولار، بينما بلغ حجم التجارة في عام 2004 نحو (2) مليار دولار، إي تضاعف إجمالي

التجارة نحو عشرة إضعاف خلال عشر سنوات،كما بلغ إجمالي التجارة في عام 2014 نحو (5.8) مليارات دولار وفق الإحصاءات التركية إي بنسبة زيادة 190% وهذا يدل على استمرار التعاون والتطور التجاري الكبير بين البلدين .

وتجدر الإشارة إلى إن حجم التبادل التجاري بين البلدين يسير بوتيرة عالية، وتضاعف بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير باستثناء عام 2009، وذلك بسبب العديد من التوترات السياسية[57].

فبعد العدوان على غزة، تدهورت العلاقات الاقتصادية والتجارية حيث إن الصادرات التركية إلى إسرائيل تشكل (1,5%) من مجموع (102) مليون دولار سنويا، فيما تحتل إسرائيل الموقع "17" في قائمة أسواق الدول التي تجري معها تركيا تبادلا تجاريا[58].

وفي نهاية عام 2008 وبسبب العدوان الأخير على قطاع غزة ترك التوتر في العلاقات التركية– الإسرائيلية أثره لاسيما على السياحة الإسرائيلية في تركيا، وقد تحدث السفير الإسرائيلي في تركيا غابي ليفي عن أن العلاقات بين البلدين تتراجع، وأعطى ليفي أرقاماً مهمة عن مدى هذا التراجع بقوله: " أن الرحلات الجوية الإسرائيلية إلى تركيا كانت تقارب العشر كانت تقارب العشر رحلات أسبوعياً، فيما الآن (شباط، فبراير 2009) تبلغ بالكاد رحلة أاثنتين، كذلك كان عدد السائحين الإسرائيليين في تركيا خلال أشهر الشتاء والربيع تتجاوز (150) آلفاً، فيما ألان عدد قليل جداً يمكن أن يكون صفراً". ويقول ليفي: " إنه على الرغم من أن المؤسسات السياحية التركية تقدم عروضاً خيالية للسائحين الإسرائيليين، فإنهم لا يتجرؤون على القدوم إلى تركيا. فبعض المؤسسات تعرض ثلاثة أيام كاملة تغطي كل نفقات السفر والإقامة والبرنامج مقابل مائتي دولار فقط، بل أن بعضها عرض يومين أو ثلاثة مجاناً، ويقول ليفي أنه يمكن القول" أن السياحة الشتوية بين إسرائيل وتركيا قد ماتت تماما"[59].

وفي إحصائيات سياحية رسمية، فإن عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا بلغ (200) آلف سائح عام 2009، بتراجع ما يقارب النصف عما كان عليه عام 2008

وهو (400) آلف سائح. والجدول التالي يبين عدد السياح والوافدين الإسرائيليين إلى تركيا في الفترة 2002– 2010[60].

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	270,262	312,096	299,944	393,805	362,791
السنة	2007	2008	2009	2010	
العدد	511,535	558,183	311,582	110,000	

عدد السياح والوافدين الأتراك إلى إسرائيل في الفترة 2002– 2010[61]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	11,956	13,068	13,784	15,699	15,653
السنة	2007	2008	2009	2010	
العدد	14,229	17,252	14,252	6,900	

وتعد تركيا الجهة الأولى للسياح الاسرائيلين، ويدر ذلك على اقتصادها نحو (300) مليون دولار سنويا، حيث يتوجه 70%من السياح الاسرائيلين إلى منتجعات في منطقة انطاليا[62].

فبعد أزمة أسطول الحرية في 31 أيار/ مايو 2010، توترت العلاقات التركية– الإسرائيلية بالكامل، فعلى صعيد السياحة بين البلدين، وبسبب تصاعد حدة الغضب في الشارع التركي ضد السياسات الإسرائيلية، مثلت تلك الأزمة ضربة شديدة لحركة تدفق السياح الإسرائيليين إلى تركيا، حيث تعد تركيا الجهة الأولى للسياح الإسرائيليين، ويدر ذلك على اقتصادها نحو (300) مليون دولار سنوياً، وذلك لتوجه 70% من السياح الإسرائيليين إلى منتجعات في منطقة انطاليا[63].

ومما سبق ذكره، يتضح بأن العلاقات التركية– الإسرائيلية، طول الفترات السابقة لم تتأثر بتأزم العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، بل وتميزت بكثافتها وعمقها بين الطرفين، إلا أن عام 2010 وبسبب أحداث أسطول الحرية، فقد تراجعت معدلات التجارة بين البلدين، ووصلت إلى اقل مراحلها في تاريخ العلاقات، خصوصاً في الجانب السياحي بين البلدين.

وتبقى الدولتين أمام ضرورة الحفاظ على مصالحها التجارية وبالتالي يمكن إن نعد العامل الاقتصادي هو العامل القوي الذي مازال يشكل الرابط المحافظ على العلاقة بين البلدين. وبالرغم من ذلك فان الأوساط الإسرائيلية لم تخف خشيتها من تراجع التطور التجاري بين تركيا وإسرائيل مستقبلا بسبب التوتر المستمر بينهما[64].

حيث اصدر مركز الإحصاء التركي تقريره للتجارة الخارجية التركية لعام 2014، فقد وصلت التجارة بين تركيا وإسرائيل في الأشهر الستة الأولى لعام 2013، زادت بنسبة 24.9%وان الإحصاءات الرسمية التي تصدر عن مؤسسة الإحصاء التركية تقول انه حتى النصف الأول من عام 2014، قد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ثلاثة مليارات و (100) مليون دولار، وأشار إلى انه من بين المواد التي صدرتها تركيا إلى إسرائيل معدات عسكرية بقيمة (11) مليون دولار مثل القنابل والغازات الكيماوية التي تستخدم في الحروب، وهذه الأرقام فقط في النصف الأول من عام 2014، وهذا يعني إن حكومة العدالة تستورد من إسرائيل ستة إضعاف ما تصدر لها[65].

وهذا الفارق الشاسع بين الصادرات والواردات يأتي من الأسلحة والمعدات التي تشتريها تركيا من إسرائيل، ومنها تحديث أسطولها الجوي من طائرات (أف 4 واف 5)، بمبلغ 900 مليون دولار للشركات الإسرائيلية، وتحديث 170 دبابة من طراز (إم 60) بمبلغ 500 مليون دولار، كما يوجد اتفاق على شراء صواريخ (دليلة) التي مداها 400 كم، كما أن الكونغرس الأميركي وافق لإسرائيل على بيع تركيا صواريخ (أرو) المشتركة الصنع بقيمة 150 مليون دولار، كما أن تركيا عقدت صفقة طائرات (هارون) دون طيار وهي عشر طائرات بلغت تكاليفها 183 مليون دولار.باختصار التجارة بين البلدين هي لصالح إسرائيل لأنها تصدر وتبيع لحكومة العدالة الأسلحة، ففي عام 2002 لم يكن حجم التبادل التجاري بضعة ملايين من الدولارات اليوم يتعدى خمسة مليارات دولار خلال عشر سنوات[66].

وفي عام 2011 قامت شركة إسرائيلية بتزويد تركيا بمعدات عسكرية في أول صفقة ترد أنباء بشأنها منذ تجميد العلاقات بين البلدين إثر الاعتداء الإسرائيلي على

أسطول الحرية[67].ويشكّل فرع السيارات نحو(45%) من مجمل استيراد إسرائيل من تركيا، بينما يشكّل استيراد الوقود المصفى الحصة الكبرى من الاستيراد التركي من إسرائيل،وكان لافتاً ازدياد نسبة شراء الكيان الإسرائيلي للسيارات التركية خلال عامي 2011و 2012[68].

وتذكر اغلب التقارير إن حجم التبادل التجاري بين الجانبين قد استمر نسبيا في عام 2012 عما كانت عليه في عام 2011 ولاسيما على صعيد صادرات تركيا إلى " إسرائيل "، فيما تراجعت الواردات بنسبة 15% في عام 2012 عما كانت عليه في عام 2011 مع تراجع إجمالي في حجم التجارة بنسبة 11% بين عامي 2011و 2012، وتشير الأرقام الرسمية التركية (معهد إحصاء الدولة) إلى إن حجم التجارة مع إسرائيل في عام 2012 كان على الشكل التالي مع مقارنة بما كان المجموع عليه في عام 2010و 2011 و 2012[69].

السنة	صادرات	واردات	المجموع
2009	1,522,436	1,074,727	2,597,163
2010	2,080,148	1,350,639	3,430,787
2011	2,391,148	2,057,314	4,448,462
2012	2,338,049	1,710,458	4,040,946

وفي 26 يونيو / حزيران 2016 توصل الطرفين الإسرائيلي والتركي في العاصمة الايطالية روما إلى تفاهم حول تطبيع العلاقات بينهما[70]. وإنهاء كافة الخلافات، وحسب الاتفاق الذي لم تعلن بنوده بشكل رسمي حتى ألان فان إسرائيل وقفت على دفع تعويضات لعوائل ضحايا الاعتداء على سفينة "مافي مرمرة"وعلى تمكين تركيا من تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة عبر المؤانئ الإسرائيلية كما ستسهم تركيا في حال أزمة الكهرباء ومياه الشرب في قطاع غزة[71].

ان حدوث الاتفاق الرسمي بين الحكومتين سيكون له دور في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية ومستوى التبادل التجاري بين البلدين وقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذا بوضوح عندما دافع عن الاتفاق قائلا :"يتم تعزيز مصالحنا الحيوية من هذا الاتفاق ويفتح أمكانية لتعاون اقتصادي ثنائي كبير" .

وكانت إسرائيل قد عرضت على تركيا مشاريع لربط حقول غاز اكتُشفت في البحر الأبيض المتوسط بساحل جنوب تركيا لتسويق إمدادات الغاز إلى أوروبا، وفي حال قبول الطرفين فإن تركيا ستحصل على أسعار مغرية للغاز كما ستستفيد من كونها ممرًّا للطاقة إلى أوروبا، فضلًا عن تنويع مصادر الغاز الذي تعتمد فيه على روسيا وإيران بشكل كبير، وإن كان هذا الأمر يحتاج ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة أعوام لتحقيقه[72].

ومن ابرز نقاط اتفاق تطبيع العلاقات بين البلدين كما أوردتها صحيفة (يديعوت احرونوت)الإسرائيلية في 26حزيران/ يونيو 2016 :

1- تسمح إسرائيل لتركيا بإدخال البضائع والمواد الإنسانية التي تريدها إلى قطاع غزة عبر ميناء أسدود(تحت رقابة أمنية إسرائيلية) كما ستسمح إسرائيل لتركيا بإقامة محطة كهرباء ومحطة تنقية مياه ومستشفى في قطاع غزة .

2- البدء بمفاوضات مد خط أنبوب غاز من إسرائيل لتركيا[73].

لقد كان القلق الإسرائيلي الأبرز خلال محاولة الانقلاب التركي الفاشل في 15تموز/يوليو 2016 وبعدها هو انعكاسات ما جرى في تركيا من محاولة انقلاب فاشلة على العلاقة التركية – الإسرائيلية وقد تعمد الإعلام العبري صبيحة يوم الانقلاب، إن يؤكد على عدم تأثر العلاقة بين الدولتين، مثلما أكد رئيس الحكومة نتيناهو، الذي تمنى إن لا يوثر ذلك على عملية العلاقات بينهما،كما عنونت صحيفة هارتس العبرية بعد فشل الانقلاب بساعات، إن إسرائيل تصدر بضائعها إلى تركيا بشكل طبيعي .فيما رأت حاليا لندند شتراوس المختصة بالشؤون التركية إن إسرائيل تدرك حاجتها لاستمرار العلاقات مع تركيا، وتدرك أيضا إن اردوغان لاعب أساسي في الساحة الإقليمية،وربما أكثر من ذي قبل، وهي بحاجة ان تكون اسرائيل مستقرة، وفي هذا مصلحة إسرائيلية تتعلق بالغاز وتصديره، وأضافت أنها تعتقد بان مسيرة المصالحة

بين البلدين لن تتأثر، ولكنها أظهرت شيئيا من التخوف في حال تدهور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، على خلفية إصرار تركيا على تسليم فتح الله غولن، مما قد ينعكس بعض الشئ على علاقة بلدها مع تركيا[74].

الخاتمة :

كانت ولازالت العلاقات بين تركيا وإسرائيل تحظى باهتمام بارز من قبل الطرفين ، وتبين لنا انه منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تراجعا ما لبثت إن تغيرت هذه العلاقات من علاقات تحالف كانت سائدة لعقد كامل من الزمن قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة إلى علاقات متراجعة نسبيا على المستوى السياسي على الأقل لاسيما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام 2008 فقد ادخل هذا العدوان العلاقات بين الدولتين في مرحلة جديدة اتسمت بالتوتر السياسي، وبازدياد حدة انتقادات تركيا للسياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة .

أن العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية – الإسرائيلية سادتها الانتقادات الكثيرة مابين الطرفين، ووصلت العلاقة إلى أعلى مراحل التوتر الشديد حين سحبت تركيا سفيرها من إسرائيل كرد فعل على أحداث أسطول الحرية، حيث بدا واضحا وجليا بان العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين أصبحت في حالة من التصادم في ظل السياسة التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية والتي تدعو إلى الانفتاح على كافة الأطراف، وتحقيق التوازن في علاقاتها مع الدول الإقليمية لا يدل على احتمالية قطع العلاقات بين الدولتين .

واتضح لنا بان العلاقات الاقتصادية لعبت دورا مهما وبارزا بين الطرفين ولم تتأثر كثيرا فقد تزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين، وعقدت العديد من الاتفاقيات التي شملت جميع المجالات وفي تزايد مستمر،فعلى الرغم من الأزمة السياسية بين البلدين قد تصاعدت منذ المواجهة الإعلامية والسياسية بين الرئيس التركي اردوغان والرئيس الإسرائيلي بيريز في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2009 ثم تفاقمت

بعد أزمة أسطول الحرية حيث إن تراجع المبادلات التجارية كان مؤقتا ، إذ سرعان ما عادت العلاقات إلى طبيعتها ووتيرتها العادية ، على الرغم من التهديدات التركية بوقف كافة المعاملات التجارية مع إسرائيل بعد تصاعد حدة المواجهة بين الدولتين .

الهوامش والمصادر :

[1]() علي سمير جميل الجدبة، أزمة العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة (2006–2016م)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الأزهر،(غزة، 2016)، ص 2.

[2]() أميرة إسماعيل ألعبيدي، العلاقات التركية – الإسرائيلية (1980–2010) دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2013)، ص 183.

[3]() رائد محمود احمد أبو مطلق ، العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002–2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية (علوم سياسية) ، جامعة الأزهر، (غزة ، 2011) ، ص 25.

[4]() أبو مطلق ،المصدر نفسه، ص 25.

[5]((Frank Tachau, " Turkish Foreign Policy Between East and West ", In Middle East Revew, (U.S.A, 1980) , P. 36.

[6]() سمية حوا دسي،العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، (بسكرة،2014)،ص 15.

[7]() فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، ط 1، (دمشق، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993م)، ص 99.

[8]() أميرة إسماعيل ألعبيدي، " العلاقات التركية– الإسرائيلية"، نشرة متابعات إقليمية، العدد (27)،السنة (10)، مركز الدراسات الإقليمية،(جامعة الموصل،، 2012)، ص 3.

[9]() سناء عبد الله عزيز الطائي، " موقف تركيا من الحصار على غزة"، أوراق إقليمية، العدد(37)،مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل،2011)،ص 3.

[10]() ياسر بشير العشي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002– 2013، رسالة ماجستير،(جامعة الأقصى، 2014)، ص 101.

[11]() علي صالح، " إسرائيل تقلل من أهمية استدعاء السفير التركي احتجاجاً على مجازر الاحتلال ضد الفلسطينيين"، جريدة الشرق الأوسط، العدد (9325)، العدد (9325)، تموز 2004، ص 3.

[12]() لقمان عمر محمود ألنعيمي وميثاق خير الله جلود، علاقات تركيا الإقليمية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية 2002– 2011، سلسلة شؤون إقليمية رقم (39)،مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل،2012)،ص 187–179.

[13]() حامد السويداني ،تركيا وعلاقاتها الإقليمية، ط 1،مطبعة المصمم التقني للطباعة والنشر، (الموصل، 2017)، ص 90.

[14]() محسن محمد صالح وآخرون، " التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت،، 2006)، ص 118.

[15]() بيان قادر بكي، السياسة الخارجية التركية حيال "إسرائيل " بعد عام 1996،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية، (بغداد، 2011)، ص 130.

[16]((Goreges corm, A History of the Middle East, First Edition, 2010, Granet publishing limited, Berkshire, RG14QS, ULK.

[17]() أسماء الشوادفي محمد عبد العزيز، العلاقات التركية – الإسرائيلية وثورات الربيع العربي 2002–2015،المركز الديمقراطي العربي .تم الوصول إلى الرابط في 14/4/2018

http://democraticac.de/?p=34162.

[18]((Turkiyecumhriyeticumhurbaskanlige,"israilcumuhurbaskani "perselTelefonGorusmesi," 31-12-2008. .

[19]() العشي،المصدر السابق،ص 101.

[20]() ألعبيدي، العلاقات التركية – الإسرائيلية (1980–2010)،ص 157.

[21]() ألنعيمي، المصدر السابق،ص 197.

[22]()An Eyewitness Account, Iaralee, Attack on the Gaza Flotilla Insight Turkey, Vol.12,N o.3.2010,P.3-4.

[23]() أميرة إسماعيل ألعبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية– الإسرائيلية 2010–2013، نشرة متابعات إقليمية، العدد(44) ، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2014) ص 2.

[24]() عويد عيران،التقرير الاستراتيجي السنوي (إسرائيل) لعام 2010،ترجمة : مركز القدس للدراسات والإعلام، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي للدراسات الإستراتيجية،ص 129.

[25]() ألعبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية،ص 2.

[26]() جريدة الشرق الأوسط، إسرائيل تشعر بورطة حادثة "أسطول الحرية " واجتماع طارئ لمجلس الأمن،العدد 11508،السنة 2010، تم الوصول إلى الرابط في 15/4/2018.

archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=572056&issueno=11508.

[27]() ألعبيدي،التطورات المعاصرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية،ص 3.

[28]() محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية – التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر، 2012)،ص 1.

[29]() محارب،المصدر نفسه،ص 3.

[30]() ألعبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية، ص 5.

[31]((Turkiyecumhuriyeticumhurbaskanligl, "Turkiyeninisrail denBeklentileri, Gayet Aciktir, 6-12-2010.

[32]() احمد خالد الزعتري، العلاقات التركية – الإسرائيلية (2002–2016) ،مركز الزيتونة للدراسات و الاستفسارات،(بيروت ،2017)، ص 51.

[33]() ألعبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية، ص 6.

[34]() المصدر نفسه،ص 7.

[35]() الشوادفي، المصدر السابق.

[36]() الشوادفي، المصدر نفسه.

[37]() تركيا بوست، القائمة بالإعمال الإسرائيلية في تركيا :سنتبادل السفراء خلال أسابيع .تم الوصول إلى الرابط في 14/4/2018.-https://www.turkey-post.net/p-151457

[38]() الزعتري، المصدر السابق، ص 87.

[39]() ابو مطلق ، المصدر السابق، ص 54.

[40]() عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تركيا و قضايا المشرق العربي 1945–1967 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، 1991) ، ص 147.

[41]() كاظم هاشم نعمة ، "التعاون التركي – الإسرائيلي : قراءة في الدوافع الخارجية "، مجلة المستقبل العربي، السنة العشرون ، العدد(220) ،(بيروت، 1997) ،صحة.

[42]() رنا خماش، العلاقات التركية – الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة العربية (1996–2009) ،مركز دراسات الشرق الأوسط ، ط 1، (عمان ، 2010) ، ص 49–50.

[43]() صالح و آخرون ، المصدر السابق، ص 119.

[44]() السويداني ، المصدر السابق، ص 91.

[45]() الزعتري ، المصدر السابق ، ص 51.

[46]((TurkiyeCumhuriyetHukumetiileIsraildevletiHukukumetiArasindaBitkiKorumavekarantinaAlanindaAnlasmaninOnaylanMasini nuygunbulundugunaDair Kanun,3-6-2004.

[47]() تقرير معلومات (17) ، تركيا والقضية الفلسطينية ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات (بيروت،2010) ، ص 25.

[48]() ألعبيدي ، العلاقات التركية – الإسرائيلية (1980–2010) ، ص 165.

[49]() الزعتري ، المصدر السابق ، ص 52.

[50]() الغول ، المصدر السابق،ص 145.

[51]() محسن محمد صالح وآخرون ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، (بيروت ، 2009) ، ص 181.

[52]() الزعتري ، المصدر السابق ، ص 53.

[53]() المصدر نفسه، ص 54.

[54]() أبو مطلق ،المصدر السابق ، ص 59.

[55]() تقرير معلومات (17) ، المصدر السابق ،ص 29.

[56]() الزعتري ،المصدر السابق ،ص 55 .

[57]() أبو مطلق ، المصدر السابق ،ص 148.

[58]() تقرير معلومات (17)،المصدر السابق ، ص 29.

[59]() محسن محمد صالح وآخرون ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، (بيروت ،2008) ، ص 200.

[60]() ابومطلق ، المصدر السابق ، ص 59.

[61]() ألعبيدي ، المصدر السابق ، ص 168.

[62]() الزعتري ، المصدر السابق ، ص 57.

[63]() الشوادفي ، المصدر السابق.

[64]()موسوعة الجزيرة ، العلاقات التركية – الإسرائيلية ...أهم المحطات .تم الوصول إلى الرابط في 2/4/2018.تم الوصول إلى الرابط في 2/4/2018. www.aljazeera.net/encyclopedia/events.

[65]() محمود سمير الرنتيسي ، العلاقات التركية – الإسرائيلية : ظروف إقليمية تفرض صفحة جديدة ، ترك برس ، 2016.تم الوصول الى الرابط في 2/4/2018.
studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160714090925201.html.

[66] ()GenerOzcan, "AynalarGalerisi: Turkiye-israilIskilerindYansimalar , Yanilsamalarvegercekler", ortadogu Analiz,cilt2,sayi18,Haziran 2010, ss.37-40.

[67]() موسوعة الجزيرة ، المصدر السابق.

[68]() محمد عبد القادر خليل ، العلاقات التركية – الإسرائيلية في شرق أوسط جديد :مختارات إسرائيلية .تم الوصول إلى الرابط في 18/4/2018.
acpss.ahram.org.eg/Writer/38/0.asp

[69]()الشوادفي ،المصدر السابق.

[70]()الرنتيسي ،المصدر السابق.

[71]()الرنتيسي ، المصدر نفسه.

[72]() حسين خلف موسى ، التعاون التركي – الإسرائيلي في مجال الطاقة من المنظور الإسرائيلي ،المركز الديمقراطي العربي ،15مايو 2017تم الوصول إلى الرابط في 24/4/2018 democraticac.de

(73) الزعتري ، المصدر السابق ،ص 9.

[73](74)المصدر نفسه.